

المجتمع المدني والتنمية السياسية

الأستاذ الدكتور محمد خنوش

جامعة الجزائر 3

مقدمة

إن عملية الفصل بين حقوق الإنسان و المجتمع المدني و الحكم الراشد ليست بأمر ممكن إلا من الناحية المنهجية لتسهيل الدراسة، فالعلاقة بين هذه الأبعاد أو المتغيرات الثلاث، علاقة وطيدة و تفاعلية في إطار حركي داخل أي مجتمع. غير أنه ينبغي التمييز بين المجتمع المدني و المجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة وفقا لتصور أنصار نظرية العقد الاجتماعي، حيث كان أول ظهور لمفهوم المجتمع المدني في إطار مدرسة الحقوق الطبيعية أو نظرية العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر و الثامن عشر، و قد كان جون لوك من أكثر مفكري هذه المدرسة اهتماما بالمفهوم و قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، فغياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارساتهم لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق، و من ثم تخلوا عن حقهم في ادارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم، و التزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة و الحرية و التملك، كما إلزم أعضاء ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة، ما دامت ملتزمة بعناصر الاتفاق. أما إذا خرجت عليه فإنها تفقد أسس طاعتهم لها، و يصبح من حقهم أن يثوروا عليها و يستبدلوها بأخرى، و قد كان وراء ذلك الإسهام الفكري واقع اجتماعي و سياسي يحمل في جنباته صراعات سياسية

و اجتماعية واقتصادية، صراع بين النظام الإقطاعي المتداعي و البرجوازية الصاعدة، و صراع بين أنصار نظرية الحق لإلهي أنذاك للملوك في مجال السياسية و الحكم، و أنصار محاولات تأسيس نظم سياسية تقوم على أسس إنسانية عقلانية رشيدة(1).

أولاً: المجتمع المدني و الدولة: علاقة تكامل

يمكن القول أن الإطار النظري للخبرة التاريخية لمثل هذا التطوع المعاصر نحو المجتمع المدني، يتميز بعدد من التمايزات منها: التشديد على الفصل بين الدولة و المجتمع أو بين مؤسسات الدولة و المؤسسات المجتمعية، و عي الفرق بين آليات عمل الدولة و آليات عمل الاقتصاد، تميز الفرد كمواطن، التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية و أهدافها و وظائفها من جهة، و آليات عمل الاقتصاد و أهدافه و وظائفه من جهة أخرى، رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة من مواطنين أحرار تألفوا بشكل طوعي، التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية المباشرة في الجمعيات الطوعية و المؤسسات المجتمعية الحديثة. هذه هي الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني بمفهومها الحديث و المتميز، أي الذي يميزها عن غيرها الأفكار السياسية في عصرنا الحالي(2).

وجد المجتمع المدني تعبيره السياسي و القانون الأول، في إعلان حقوق الإنسان و المواطن في أعقاب الثورة الفرنسية، حيث تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث، أو حيث بدأ تاريخ فكرة المواطنة المعاصر، التي ما فتئت تتطور منذ ذلك الحين، و منذ الثورة الفرنسية و التحولات المتأخرة لها في أمريكا و بريطانيا، و المجتمع المدني يمر متوقفا عند محطات عديدة، و محطاته الحالية منذ ثمانينيات القرن العشرين هي واحدة من المراحل التي ستؤدي إلى فرز جديد بين عناصره المكونة يتم بعده إعادة

إنتاج وحدة المجتمع المدني على درجة أعلى من التمايز و التركيب و علاقات أغنى بين مركباته(3).

لقد ظهر المجتمع المدني ليس كمفهوم بل كممارسة مع بدايات الموجة الثالثة للديمقراطية(4)، التي شهدت انهيار عديد من النظم الشمولية و السلطوية في جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات (البرتغال، اليونان و اسنانيا)، ثم أمريكا اللاتينية في أواخر السبعينيات (الإكوادور، البيرو) ثم جنوب آسيا (تركيا، الفلبين) و أخيرا شرق أوروبا في أواخر الثمانينيات فضلا عن عدد من الدول الأفريقية في أواخر الثمانينيات أيضا. وقد تميزت حركة المجتمع المدني في هذه الظروف و الفترة بالاحتجاجات الواسعة، و شملت عدد من التنظيمات و الاتحادات المختلفة والفئات الاجتماعية المتنوعة مثل المنظمات المهنية و الطلابية و جمعيات حقوق الإنسان، و قد تميزت تلك الاحتجاجات بظهور أزمة في علاقة الدولة بالمجتمع.

و قد تم طرح علاقة الدولة بالمجتمع بشكل أكثر حدة، بعد أن أخذت بوادر الإخفاقات المتتالية التي تعرضت لها دولة الرفاهية في أوروبا الغربية، و من ثم بدأ مفهوم المجتمع المدني تتوسع دائرته عموديا و أفقيا، عموديا داخل الدولة الواحدة و أفقيا على المستوى الجغرافي. في المقابل بالدول النامية فإن نموذج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على مدى العقود الخمسة الماضية جاءت مخيبة للآمال وبالتالي كان ذلك أحد الدوافع الأساسية للبحث عن مقاربات جديدة لمواجهة الفقر و تحقيق التنمية، و قد شجع ذلك ظهور شراكة محتشمة بين القطاعات الثلاثة (الحكومة، القطاع الخاص و القطاع الأهلي)، لتحقيق التنمية و الحد من الفقر و الفساد بأشكاله العديدة(5).

لقد كان هناك بالتوازي مع تفاعل الدولة بالمجتمع المدني، تأكيد دولي على أهمية دور المجتمع المدني، و من أجل ذلك عقدت ندوات و

مؤتمرات دولية خاصة في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي، مثل مؤتمر البيئة والأرض في البرازيل 1992 الذي عرف بقمة الأرض، مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة 1994، و مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن 1995 و مؤتمر المرأة بكين 1995. و قد أوصت الوثائق و التوصيات لتلك المؤتمرات بالرفاهية الاجتماعية، حماية البيئة، توفير خدمات الصحة و الخدمات الأساسية للجميع، توفير التعليم للجميع، القضاء على الفقر، و التأكيد على البيئة الملائمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. قد شددت تلك المؤتمرات على ضرورة أن يشارك المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة، و برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لمواجهة تلك المشاكل و المعوقات داخل الدولة و المجتمع.

كما كان هناك تأكيد دولي مستمر على أهمية دور المجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية كأحد الفاعلين الأساسيين في التنمية، و لم يعد الخطاب المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية يركز على سد الفجوة في القطاعات التي انسحبت منها الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادي، بل تطور إلى المطالبة بضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بدور في عملية صنع السياسات مع المؤسسات الرسمية.

كل هذه العوامل أدت إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم المشاركة و المناهج المختلفة للتنمية، لكنه بدأ يتمحور حول الشراكة بين المؤسسات الرسمية و المجتمع المدني، كما بدأت تهتم الأحزاب السياسية في برامجها بأهمية المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية. و من ثم بدأت تظهر أهمية التركيز على متطلبات التنمية و الشروط الواجب توفرها في أي بلد ليتمكن من تحقيق الرفاهية المادية و المعنوية(6).

لابد من التأكيد أن المجتمع المدني لا ينشأ من ضعف الدولة،

فالمجتمع المدني هو وليد قوة الدولة و من أجل موازنة هذه القوة، إن موضوع الرقابة على الدولة قائم لأنه باستطاعة الدولة أن تراقب المجتمع. المجتمع المدني هو نتاج تحديد صلاحيات الدولة، لأن بإمكان الدولة أن تتجاوز صلاحياتها، و هو نتاج تحيدي العلاقة بين المجتمع و الدولة، لأن هنالك خوفا من أن تخضع الدولة المجتمع كليا، و بالتالي يمكن القول أن المجتمع المدني ليس نتاج هدم أو تراجع الدولة أو زعزعتها، وإنما هو نتاج تحديد العلاقة بينهما، كمجال السلطة و احتكار القوة، و بين المجتمع المفترض فيه أن يكون مصدر شرعيتها، والحقيقة أنه في بعض مجالات صراع المجتمع المدني مثل البيئة و الصحة و الثقافة و التعليم ليست الدولة هي الخصم اللدود في الدول المتقدمة وإنما قوى السوق.

من الناحية الفكرية يرى تالكوت بارسونز الذي يميز مثل أستاذه إميل دوركايم بين البنى الأهلية و المجتمع، و لكنه يطلق مع ذلك على ما نسميه المجتمع المدني اليوم مفهوم أو مصطلح الجماعة المجتمعية، ويذهب بارسونز إلى أن المواطنة هي أساس التضامن الذي حل محل التضامانات الجزئية الإقطاعية و أساسها هو الفرد أمام الحاكم في عصر الملكية المطلقة أصل المواطنة عمليا في التمايز بين السلطة (الدولة) و المجتمع في الحكم المطلق، و هي في الوقت ذاته آلية حماية من التمايز، هي إذا وليدته و حماية منه في آن معا(7).

و على الرغم من التكامل بين المجتمع المدني و الدولة في تلبية حاجيات الأفراد المواطنين (المواطنة)، و قيام الدولة بوظائفها المتعارف عليها مثل الأمن و التعليم و الصحة و الخدمات، فإن الشراكة في الواقع مرهونة بتحديات طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني. و لابد من توفر شروط ضرورية لتحقيق ذلك مثل، الإطار القانوني المشجع لعمل المنظمات غير الحكومية و الإرادة السياسية و المجتمعية، إضافة إلى التوافق الوطني بين

الأطراف المجتمعية المختلفة على الأسس الحاكمة للمجتمع و مجموعة الأهداف التنموية و ما يرتبط بها من استحقاقات اجتماعية. إن هذا المناخ يساعد على تحقيق شراكة متوازنة لمعادلة دولة قوية و مجتمع مدني قوي مما يحدث علاقة تمنع الدولة من السيطرة على المجتمع المدني و الهيمنة عليه، كما تمنع المجتمع المدني من فرض سيطرته على أجهزة الدولة و توظيفها من أجل تحقيق مصالح خاصة ضيقة.

ثانيا: التنمية السياسية: متطلبات وتحديات

لقد برز مفهوم التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن انتقل من علم الاقتصاد إلى علم السياسة منذ ستينيات القرن العشرين على أيدي لجنة السياسات المقارنة التي جاءت بسلسلة من سبعة مجلدات بعنوان "التنمية السياسية" ساهم فيها كل من ليونارد بايندر، و جيمس كولمان، و لوسيان باي، و جوزيف لابلومبارا، إضافة إلى مايرون واينر و سيدني فيريا.

و بحسب لوسيان باي فإن التنمية السياسية هي مقدمة التنمية السياسية الاقتصادية، و هي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية، و هي التحديث السياسي، و هي تنظيم للدولة القومية، و هي تنمية إدارية و قانونية، و هي تعبئة و مشاركة جماهيرية، و هي بناء للديمقراطية، و هي استقرار و تغيير منتظم، و هي إقامة المؤسسات و تحقيق الأهداف العامة، أما باكنهام فقد اعتبر التنمية السياسية كمرادف للديمقراطية و التحديث.

إن الباحث لظاهرة التنمية السياسية يواجه كثيرا من الصعوبات عند تحديد جوانبها المعرفية النظرية، و هذا يرجع لاعتبارات عديدة أهمها: أن ظاهرة التنمية السياسية ظاهرة حركية و متعددة المتغيرات، كما أن النظريات تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة، يضاف إلى ذلك أن النظريات و المناهج ليست جامدة بل في حالة تغير مستمر مع تغير البيئات التي أنتجتها

كما أن النظريات و مناهج الطرح تتخذ تحاليلها معاني مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى و من بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى أيضا(8).

يرى شيلتون إن التنمية السياسية تعني كيفية علاقة الناس مع بعضهم البعض من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية و يرى أيضا أن أي تعريف للتنمية السياسية يجب أن يعالج التحديات النظرية الأساسية التالية: ربط الجزئي مع الكلي أي العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في التنمية، وثانيا تطوير اتجاه العلاقة السببية. كما أن المفهوم مهم كإطار لمعرفة أصول الأنظمة الاجتماعية، و أيضا مفيد لأسباب عملية منها معرفة أصول الأنظمة السياسية.

و لقد ذهب كل من دومنغوز و صموئيل هانتنغتون إلى اعتبار التنمية السياسية النتائج السياسية لعملية التحديث، و في هذا الصدد ميز جاكوريب بين اتجاهين، الأول يضم الذين يرون في التنمية السياسية مرادفا للتحديث السياسي، و هذا الأخير هو عملية حدثت تاريخيا، و تعني التحول الذي حدث في المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر. أما الاتجاه الثاني فيمثل الذين يفهمون التنمية السياسية بمعنى التأسيس السياسي الذي يشمل التعبئة السياسية والتكامل السياسي، والتمثيل السياسي، وهنا يصنف كل من هانتنغتون و دوتش و باي، في حين يجمع جاكوريب بين الاتجاهين، إذ اعتبر أن التنمية السياسية هي تحديث زائد تأسيس سياسي و أي اختلاف في أحد عناصر هذا الأخير قد يؤدي برأيه إلى ظهور مظاهر العنف و عدم الاستقرار والديكتاتوريات وغيرها من المظاهر السلبية(9).

و انطلاقا من الثورة المعرفية التي عرفها حقل علم السياسة عامة و دراسات نظريات التنمية السياسية خاصة، زاد إصرار العلماء على ضرورة تدقيق ضبط المفاهيم و تزايد اهتمامهم بالنظرية، حيث أشار ديفيد استون في مقدمته لمجموعة دراسات في النظرية الميدانية (الأمبريقية) إلى أن النظرية

لم تعد تأتي في الخلف للتفسير، وإنما أصبحت تمثل طليعة البحث، و من هنا بدأ الباحثون يتطلعون لنظرية عامة لا تنطبق فحسب على العالم الغربي، و إنما أيضا على النظم غير الغربية، بحيث تكون عامة و شاملة و قادرة على التنبؤ الدقيق و في نفس الوقت ميدانية، و ليست معيارية مثالية. و لدراسة ظاهرة التنمية السياسية يتحتم على الدارس أن يعتمد على أكثر من منهج، و على أكثر من علم واحد من هذه العلوم الاجتماعية و بالتالي يعدد في مداخل دراسة التنمية السياسية و ينوع بقدر تنوع و تعدد ظواهرها.

لا يزال مفهوم التنمية السياسية يتسم بالغموض نظرا لاتساع توظيفه نظريا و عمليا، و لقد اختلف علماء السياسة في تعريفه و تحديد مضمونه، حيث هناك من يذهب إلى أن التنمية السياسية تعمل على إعادة تحريك إمكانات المجتمع و إعادة بناء علاقاته و تنظيماته و لا يمكننا أن نعرض أي مسألة من مسائل المجتمع اجتماعية كانت أو اقتصادية بمعزل عن النظام السياسي الذي تمثله الدولة، و بالتالي التنمية السياسية تسعى لدعم العلاقة بين المجتمع و النظام لإحداث نوع من الاستقرار(10).

و لقد قدم لوسيان باي العديد من التعريفات العلمية للتنمية السياسية كالتنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية كنمط لسياسية المجتمعات الصناعية من خلال حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي تهدد المصالح الحيوية للمجتمع(11).

و حتى يتم تذليل الصعوبات، فإن الباحث ينبغي أن يعتمد في دراساته لظاهرة التنمية السياسية على أكثر من منهج، و على أكثر من علم واحد من العلوم الاجتماعية، و بالتالي يعدد من مداخل دراسة التنمية السياسية و ينوع بقدر تنوع و تعدد ظواهرها.

و للإشارة فإن هناك مجموعة مؤشرات تحيط بطبيعة ظاهرة التنمية السياسية منها: أنها عملية أو تطور، وليست مرحلة، بمعنى أن التغير و التطور يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل و وظائف الأبنية السياسية المختلفة، كما أنها مفهوم حركي لا تعرف نقطة تنتهي عندها، و مفهوم نسبي، يضاف إلى ذلك أنها مفهوم محايد من حيث الشكل السياسي.

كما أن هناك تعريفات أحادية البعد (مثل التعريف الجغرافي، و اللغوي و من وجهة نظر الغائية أو الوظيفية)، و تعريفات ثنائية و تعريفات مركبة و من بين أهم الإسهامات نجد كتابات جابرييل ألموند و صامويل هنتنغتون و يختلف الأول عن الثاني في تناول التنمية السياسية في الخصائص التي صاغها ألموند في أبعاد ثلاث هي: تميز الأبنية، و العلمانية و أسلوب الأداء، غير أن هنتنغتون ركز على: التأسيس و قدرة النظام على التكيف و التماسك(12).

وبالرغم من وجود مداخل تفسيرية عديدة للتنمية السياسية مثل المدخل القانوني و المدخل الماركسي و المدخل البنائي - الوظيفي، فإن سياق التنمية السياسية في مجتمعات دول الجنوب تواجه أزمات يمكن تحديدها كما أشارت إلى ذلك لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية تحت عناوين خمس هي: أزمة الهوية و الشرعية والمشاركة و التوزيع و التغلغل(13).

كما أن هناك مدخل منهجي بديل لدراسة مسألة التنمية السياسية في ضوء المنظور البيئي الحضاري المتعلق بخصوصيات كل مجتمع، التي تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستقلة البعيدة عن التبعية و التقليد، حيث هناك مقومات و أسس معرفية تحدد الماهية و تمثل الهيكل و البنية الأساسية التي عليها يتوقف ضبط الوحدات الجزئية وتحريكها وإقامة

العلاقات الارتباطية بينها و تميز المستويات و ترتب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر.

إن مجهودات المدرسة السلوكية كانت بارزة خاصة ما يتعلق بأعمال لوسيان باي، حول تحديد مؤشرات التنمية السياسية، حيث اعتبر باي و عدد من رواد نظرية التحديث أنه لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية إلا في نموذج سياسي يتميز بالديمقراطية، و آخر اقتصادي يتميز بالحرية و اقتصاد السوق و قد حدد باي مؤشرات عديدة لفهم التنمية السياسية(14).

يضاف إلى ذلك أن النسب العالية من المشاركة الانتخابية إحدى أهم مؤشرات المشاركة السياسية الانتخابية والتوافقية على حد تعبير صمويل هنتيغتون، الذي قدم علاقة طردية و قوية جدا بين المشاركة السياسية (بما فيها المشاركة الانتخابية) و بين بناء المؤسسات السياسية الحديثة و استقرار النظم السياسية(15).

أما بالنسبة لدور الثقافة السياسية في المجتمع، فإن الدراسات النظرية أكدت أن الثقافة السياسية لها دور كبير في تحديد الموقف من النظام السياسي و الممارسة السياسية ككل بما فيها العملية الانتخابية، مما ينتج مجموعة من القيم و الادراكات و السلوكات السياسية لدى المواطنين و لقد حدد غابرييل ألموند ثلاث مستويات يتركب منها مفهوم الثقافة السياسية، يتمثل المستوى الأول في الموقف اتجاه النظام السياسي و سلطاته (شرعية النظام السياسي)، و يتمثل المستوى الثاني في الموقف اتجاه العملية السياسية من خلال الادوات التي يقوم بها الفاعلين السياسيين و قواعد اللعبة التي تحكم تنافسهم، أما المستوى الثالث فيتمثل في الموقف اتجاه السياسة العامة (الحكومة و المحلية) و مدى تناسبها مع تفضيلات و أولويات المواطنين(16).

و لقد صنف غابريل ألموند و سيدني فاربا الثقافات السياسية في المجتمعات المختلفة انطلاقا من المستويات الثلاثة المذكورة أعلاه إلى ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية: ثقافة المشاركة، الثقافة الدعائية، ثقافة الخضوع(17).

هناك اشكالية أخرى يمكن الإشارة إليها هي العملية الانتخابية و انعكاساتها على تمثيلية المجالس المنتخبة، و في هذا المجال يشير ايندر لاهبارت إلى عدالة التمثيل عند دراسته لتأثير النظم الانتخابية على مسألة التمثيل في المجتمعات المنقسمة، و يقصد في ذلك بعدالة التمثيل: إمكانية تمثيل جميع الفئات الاجتماعية و السياسية و المهنية في المجالس المنتخبة، وبالشكل الذي يعكس التناسب المطلوب بين حجم كل فئة في المجتمع الاصيلي و نسبة تمثيلها في المجالس المنتخبة(18).

هناك دراسات عديدة تشير إلى وجود أربعة أنواع من التمثيل: التمثيل الجغرافي (عل أساس الكثافة السكانية و ليس على أساس معيار المساحة الجغرافية)، التمثيل العمري (التناسب في التمثيل بين الواقع الديمغرافي)، التمثيل الفئوي (تمثيل الاقليات/المرأة/المهني)، و النوع الرابع من أنواع التمثيل هو الطابع السياسي (أي مدى مساهمة النظام السياسي الانتخابي في ايجاد تناسب و تماثل بين الخارطة السياسية)(19).

تمثل الانتخابات الآلية الدستورية الوحيدة للوصول على السلطة و ممارستها، حيث تعتبر الحكومة شرعية إذا ما فازت في الانتخابات التنافسية الدورية المنتظمة، و قد ميزت الأدبيات السياسية بين مفهومين: الشرعية و المشروعية، حيث تعني الشرعية: " صفة السلطة التي تخضع أحكامها إلى اعتبارات مبدئية يقوم حولها إجماع عام"(20)، و يعتبر ماكس فيبر أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الأدنى الذي يشعر فيه مواطنون أن ذلك النظام صالح و يستحق التأييد و الطاعة، و قد ميز ماكس

فيربين ثلاث نماذج من الشرعية: الشرعية التقليدية، الشرعية الكارزمية، والشرعية القانونية-العقلانية(21).

أما المشروعية فهو مفهوم يتعلق بتعميق الفهم حولبيعة الشرعية في الأنظمة السياسية الحديثة، و الذي يعني سيادة القانون في ممارسة السلطة أي مدى تطبيق الدستور و القانون في تنظيم السلطة، و ممارستها و مدى تطابق محرجات الحكومة و سياساتها مع القواعد الدستورية المعمول بها(22).

من جهة أخرى فإن مفهوم التمايز الوظيفي كما يشير إلى ذلك غابريال أالموند هو إمتلاك النظام السياسي لأبنية سياسية متميزة، بحيث تتميز كل مؤسسة سياسية و دستورية بحجم مقبول من الإستقلالية و التخصص الوظيفي مما يؤدي إلى زيادة النظام السياسي و تعزيز قدراته في الإستجابة لمدخلات المجتمع، لذلك اعتبرت الأدبيات المختلفة لعلم السياسة منذ المدرسة السلوكية، أن التمايز الوظيفي للأبنية السياسية للنظام السياسي و دوام دستوريتهما من أبرز متطلبات التنمية السياسية و الاستقرار السياسي.

إن الانتخابات و المشاركة السياسية تؤثر بشكل كبير على الممارسة الديمقراطية، و تساهم في صياغة الخصائص الجوهرية لأي نظام سياسي و هي دلالة على جدية التنمية السياسية في الدولة(23). و المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي(24).

و تعتبر الانتخاب أبرز أشكال المشاركة السياسية باعتبارها الأكثر ممارسة من طرف المواطنين عكس الأشكال الأخرى من المشاركة السياسية التي تقتصر على عدد محدود من المواطنين مثل العضوية في الأحزاب السياسية، و تعتبر الانتخابات ذات خصوصية بارزة، حيث تعبر في أحد

الجوانب عن الواجب الوطني متاح لعدد كبير من المواطنين(25). كما تمثل الانتخابات المساواة بين أفراد المجتمع وهذا ما لا تتمتع به باقي أشكال المشاركة السياسية، وهكذا بقيت الانتخابات و لمدة طويلة الوسيلة الشرعية و الأكثر انتشارا وبالتالي المقبولة للمشاركة السياسية. غير أنه من بين أبرز القضايا الرئيسية في المجهودات المعرفية و النظرية التي أهتمت بموضوع الانتخابات ما تعلق بظاهرة الامتناع عن التصويت و مسألة التنبؤ بالسلوك الانتخابي، كما حاول عدد من المفكرين ربط مشاركة الفرد في الحياة السياسية وتفسيرها وفق منظور سوسيولوجي (26).

و يفسر عدد من الباحثين أسباب امتناع المسجلين في القوائم الانتخابية عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع، بسبب اقتناعهم بنتائجه و انعكاساته السياسية و الاقتصادية(27). أما بخصوص مسألة التنبؤ بالسلوك الانتخابي فنجد دراسات عديدة لمفكرين أمثال "موريس دي فارجه" و "فليب برو" ضمن مجهودات نظرية وفق مقاربتين:

المقاربة الأولى: تعتبر الناخب عقلاني على حد كبير، بحيث يسعى إلى تعظيم مكتسباته من خلال صوته، كما تعتبر أن الانتخابات تجري فيما سمي "بالسوق السياسي"، كما عبر عنه "ماكس فيبر" أين يتنافس المرشحون و يعرضون بضاعتهم ليختار الناخب بشكل عقلاني ما يراه مناسباً له، وبالتالي يفترض في الناخب أن يتصرف بعقلانية، و يتمتع بوعي سياسي مما يمكنه من تحديد تفضيلاته بدقة (28).

أما المقاربة الثانية: فتتمثل في التحليلات البيئية التي اعتبرت أن السلوك الانتخابي لا تحدده عقلانية المواطن لأنها اعتبرت أن الناخب يعيش في بيئة سياسية، و اقتصادية، و ثقافية لا يمكننا تجاهلها(29). فلا أحد يمكنه أن يتجاهل تأثير بعض المتغيرات على قرارات الفرد السياسية و الانتخابية، كالطبقة الاجتماعية، اللغة، الدين، الفوارق

(ريفية/حضرية/قبلية)، مستوى التعليم الدخل، و المكانة الاجتماعية. وهناك متغيرات أخرى سياسية: الانتماء الحزبي الارتباط المصلي لجهات ومجموعات مصالح (سياسية/مالية)، يضاف على ذلك متغيرات أخرى مثل دور وسائل الإعلام، و الأبعاد التكنولوجية المتعددة (الانترنت و الفضائيات)(30).

الهوامش:

- (1) هويدا عدلي، المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي، السياسية الدولية العدد 174، أكتوبر 2008.
- (2) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2008) ص 33.
- (3) المرجع السابق، ص 43.
- (4) ينبغي التفرقة هنا بين الموجة الثالثة التي جاء بها صامويل منتغتون في مؤلفه الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين الذي نشره عام 1993، و هو المقصود هنا. والموجة الثالثة التي جاء بها عالم المستقبليات ألفن توفلر في مؤلفاته: الكتاب الأول: صدمة المستقبل 1970 أين تحدث عن التسارع والتنوع والمؤقتية، ثم الكتاب الثاني: الموجة الثالثة 1980 أين تحدث عن تطور تاريخ البشرية من الموجة الأولى الزراعية ثم الموجة الثانية الصناعية ثم الموجة الثالثة المعلوماتية أو المعرفية. كما نشير هنا إلى أن المفكر الاستراتيجي زيبغينيو برجينسكي الذي كان مستشارا للرئيس الأمريكي جيمي كارتر، تحدث عن المجتمع ما بعد الصناعي في نظرية التقاطع الذي يتوسط المجتمع الصناعي والمجتمع المعلوماتي.
- (5) هويدا عدلي، المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي، مرجع سابق.
- (6) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط2، 1999) ص 62.

(7) Talcott Parsons, Politics and social structure (New York: free press, 1969, p.51.

- (8) في هذا المجال يمكن الرجوع إلى: عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990، ص 49.

(9) عبد العالي دبله، الدولة: رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 195.

(10) اسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، بيروت، دار النهضة العربية 1989، ص 10.

(11) المرجع السابق، ص 160.

- (12) في هذا المجال أنظر: بومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير الجزائر، كلية العلوم السياسية، ص 14 وما بعدها.

(Richard.Higgot, political development theory, london, taylor and francis library, 2005, 18.13)

(14) Lucien Bye, aspect of political development (Boston : little brown, 1966) pp.33-45.

(15) عبد النور ناجي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية

2007" أوراق مقدمة في الملتقى الدولي حول موضوع " واقع و آفاق التنمية السياسية في الجزائر في 4-5 سبتمبر

- 2007 بجامعة باتنة الجزائر.
- (Gabriel Almond, S.Verba, the civic cultures :political altitudes and democracy in five 16(nation (princeton university press 1963) pp.41. ibid, pp.41.(17)
- (18) ارنندر لاهارت، مشكلة التمثيل السياسي في المجتمعات المنقسمة في: الحكومات التمثيلية و آلية الانتخاب، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد 4، أوت 2005، ص 15.
- (19) في هذا المجال أنظر:
- Norris Pippa, electoral engineering (New York : Cambridge universite press, 2004) 180-200.
- And Martin Pierre, les systemes electoraux et les modes de scrutin (Paris : Montchrestien, 1997) p.93.
- (20) حزام والي خميس، اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003) ص 22.
- (21) أحمد ناصوري، النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد2، 2008، ص 359-362.
- (22) المرجع السابق، ص 357.
- (SAMULE HUNTINGTON, the third wave democratization in the late twentieth century 23((OKLAHOMA: university of Oklahoma press, 1991) pp 6-7.
- (24) غابريال ألوند، السياسة المقارنة، ترجمة: محمد المغربي (بنغازي: منشورات قاريونس 1996)، ص 140.
- (25) محمد نصر مهنّا، علوم سياسية، مرجع سبق ذكره، ص 230.
- (26) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه و قضاياها (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ص 161.
- (JACQUE LARGOYE, BASTIEN FRANCOIS, FREDERIC SAWISKI, sociologie politiques (27(PARIS : dalloz, 2002) p 363.
- (28) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1998)، ص 322.
- (29) المرجع السابق، ص 327.
- (30) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع (الكويت: عالم المعرفة 1998)، ص 104.